

تاريخ القبول: 2024/10/17

تاريخ الإرسال: 2024/03/05

تاريخ النشر: 2024/10/30

المنحى التداولي عند ابن عبد الغفور الكلاعي (ت542هـ)-نظرية
الملاءمة في كتابه "إحكام صنعة الكلام" أنموذجاً

The deliberative approach according to Ibn Abd al-Ghafour al-Kala'i (d. 542 AH) - the theory of appropriateness in his book "Ahkam Sanat al- kalam" as a model

وردة مزابية

جامعة قاصدي مرياح ورقلة (الجزائر)، ouarda.mezabia@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن أصول التداولية في التراث البلاغي العربي والكشف عن المنحى التداولي في جهود علمائنا من خلال كتاب "إحكام صنعة الكلام" لابن عبد الغفور الكلاعي (ت542هـ)، وتحديدًا عن مبادئ "نظرية الملاءمة" التي تبرز مدى وعيه بهذه الظاهرة الكلامية التي تُعد من صميم المباحث التداولية. ومن ثم سعت هذه الدراسة إلى كشف ملامح "نظرية الملاءمة" من خلال مقولات الكلاعي والتي تقوم على مسلمات حوارية وتصورها للسياق والمقام ومقتضى الحال، فهي ترتكز أساسًا على المقام التخاطبي من خلال اهتمامه بمقتضى الحال وما يتعلق به من أحوال صاحب الخطاب وكفاءته اللغوية وتخبر القالب اللغوي وأحوال المتلقي وكل ما له علاقة بإنجاح الخطاب ومقاصده وأغراضه.

الكلمات المفتاحية: التداولية؛ الكلاعي؛ الملاءمة؛ التأويل؛ السياق.

Abstract:

This study aims to show the origins of deliberation in the Arab rhetorical heritage and to reveal the deliberative approach in the efforts of our scholars through the book of "Ihkam San'at Al-Kalam" Which is at the heart of the deliberative investigations. Hence, this study sought to reveal the features of the "theory of relevance" through Al-Kalaa'i quotes, which are based on conversational postulates and its perception of the context of situation and the position. It is mainly focused on the conversational situation through its attention to the position, linguistic competence and the choice of the linguistic template of the speaker and the status of the recipient and everything that contribute to the success of the speech and its objectives.

Keywords: deliberative; Al-Kalaa'i suitability; interpretation; Context.

المؤلف المرسل: وردة مزابية، الإيميل: OUARDA.MEZABIA@GMAIL.COM

1. مقدمة:

تعد قراءة التراث البلاغي العربي ومساءلته في ضوء النظريات المعاصرة مدًا لجسور معرفية تقوم على تأسيس الحاضر بالأصول التراثية، من خلال التأصيل القائم على ربط العلاقات بين النظريات التراثية ونظريات اللسانيات الحديثة والكشف عن مواطن التقارب المعرفي بينهما.

إن كل دراسة تُعنى باستعمال اللغة باعتبارها ظاهرة تواصلية وعلاقتها بالسياق والمقام فهي تنتمي إلى حقل التداولية، ونظرية الملاءمة من النظريات التي

قامت عليها التداولية، في حين يعد مبدأ الملاءمة من أهم المبادئ التي ارتكز عليها الكلاعي في مباحث الدرس البلاغي في كتابه، في محاولة إرساء نظرية للنشر العربي.

وعليه ترنو هذه الدراسة إلى الكشف عن التصور التداولي في التراث البلاغي العربي وبيان السبق التاريخي لعلمائنا في مجال المباحث التداولية من خلال الكشف عن مبادئ "نظرية الملاءمة" في تراثنا انطلاقاً من مقولات الكلاعي في كتابه "إحكام صناعة الكلام" وذلك من خلال الإجابة عن إشكالية البحث التي مفادها: ماهي معالم "نظرية الملاءمة" عند الكلاعي؟ وما مدى استناده على مبادئها في الدرس البلاغي العربي؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات علينا البحث في مقولات الكلاعي التي تقوم على مبدأ الملاءمة وعلاقته بالسياق ومقاصد المتكلم والفهم عند المتلقي ومدى إسهامها في الدرس البلاغي العربي.

نبذة عن المؤلف والمؤلف:

هو الوزير الاشبيلي الأندلسي أبو القاسم محمد بن عبد الغفور الكلاعي¹، من أعلام القرن السادس² هجري، أبوه هو الوزير أبو محمد عبد الغفور³. «نشأ المؤلف في بيت من بيوت العلم والثقافة والحسب والرياسة، واكتسب من مخالطة الوزراء وكبار الكتاب والأدباء، وأخذ عن شيوخ عصره وأئمة زمانه»⁴، فأجاد الكتابة وقرض الشعر وصنف التصانيف⁵ الكثيرة، وقد عمل وزيراً وكاتباً للسلطان وتولى وزارة القلم⁶. وكما يبدو من خلال مؤلفاته أنه ذو ثقافة واسعة ملماً بتراث عصره الفكري والأدبي، موزعاً اهتمامه بين الأدب والشريعة⁷.

أما كتابه الموسوم بـ"إحكام صناعة الكلام" فهو يُعد من الكتب التي أثارت قضايا النشر ويبدو ذلك واضحاً من خلال عنوانه⁸، كما يعد من الكتب الهامة التي

بقيت رغم عوادي الزمن التي اجتاحت الآثار الأندلسية⁹، تكمن أهمية هذا الكتاب في كونه كتاب يبحث قضايا النقد والبلاغة معا¹⁰. أما موضوع الكتاب فقد خصصه «لدراسة النثر وفنونه، وبحث ضروب الكلام وأنواعه»¹¹.

هذا وقد صرّح الكلاعي بالسبب الذي دعاه إلى تخصيص كتابه للنثر فقال: «وإنما خصصت المنثور لأنه الأصل الذي أمن العلماء لامتزاجه بطبائعهم ذهاب اسمه فأغفلوه، وضمن الفصحاء لغلبته على أذهانهم بقاء وسمه فأهملوه، ولم يحكموا قوانينه ولا حصروا أفانيته»¹²، وهو قول صريح يبرز عنايته بالنثر دون الشعر قدّم من خلاله سبب تخصيصه كتاباً لدراسة النثر. فهو من النقاد المتقدمين الذين أدركوا هذا الغبن الذي لحق بالنثر من طرف النقاد الذين سبقوه فحاول استدراك ذلك بتدبيج كتابه الذي يؤسس لنظرية للنثر العربي¹³. كما خصص فصلاً في الترجيح بين المنظوم والمنثور رجّح فيه الكتابة على الشعر وفضّلها عليه¹⁴ مقدّماً حججاً كثيرة أغلبها لا يمتّ إلى النقد بصلة.

أما عن طبيعة الكتاب فقد «طالعنا المؤلف في مقدمة الكتاب بأحاديث موجهة إلى شخصية مجهولة يجلها ويحترمها، عن مجالس كان يحضرها، ويتلقى فيها انتقادات واتهامات عن قصّر باعه في الكتابة وفنونها، وأورد عدة اتهامات منها، ثم أعلن أنه عارض المعري ليثبت لهم مقدرته - ومن ضاهى المعري فقد سبق- وأورد نقفاً من معارضاته للمعري»¹⁵، فجعل من تلك الانتقادات حجة لتأليف هذا الكتاب الذي قسمه إلى بابين مفتتحاً كتابه بفصلين تقليديين هما: فصل البيان وفصل الترجيح بين المنظوم والمنثور، أما الباب الأول فخصصه للكتابة السلطانية وآدابها وما يتعلق بأسبابها، والباب الثاني فقد صاغ من خلاله نظرية للأجناس النثرية ففصّل فيه الحديث عن ضروب النثر وأساليبه وأنواع السجع والكتابة وآدابها.

1-نظرية الملاءمة - بحث في المفهوم:

هي نظرية تداولية معرفية، قام بإرساء معالمها كل من اللساني البريطاني ديدرو ولسن، والفرنسي دان سبربر، وتقوم هذه النظرية على تفسير الملفوظات وظواهرها البنوية وفق الطبقات المقامية المختلفة¹⁶ ومن الطبيعي أن تنبثق نظرية الملائمة من نظرية غرايس الحوارية (المحادثية) لارتباطها الوثيق بمسلمة الملائمة التي أرساها صاحب هذه النظرية، ما جعل سبربر ولسن يستفيدان من هذه النظرية التي تقوم على مسلمة حوارية إلا أنهما أعادا النظر فيها واقتصرت نظريتهما على "مبدأ الملائمة" باعتباره - في رأيهما - يختزل جميع المسلمات الحوارية الأخرى؛ ليصبح التواصل - في نظرهما - يقوم على "المناسب الاستدلالي"¹⁷.

ولعل أهم ما يميز هذه النظرية هو «تصورها للسياق، إذ لم يعد شيئاً معطى بشكل نهائي أو محدد قبل عملية الفهم، وإنما يُبنى تبعاً لتوالي الأقوال»¹⁸، كما ترى هذه النظرية بأن السياق يقوم على زمرة من "الافتراضات السياقية" المستمدة من مصادر ثلاثة¹⁹:

1. المصدر الأول: تأويل الأقوال السابقة لأنها جزء لا يتجزأ من سياق تأويل الأقوال المقصودة، ومن ثم رد آخر الكلام على أوله.
2. المصدر الثاني: هو المحيط الفيزيائي الذي يشمل السياق، لأن خصائص الأمكنة تنعكس على الجهاز الإدراكي للمتكلم بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
3. المصدر الثالث: يقوم على المعلومات المختلفة عن العالم والتي تستخدم في السياق التأويلي.

2- نظرية الملاءمة عند الكلاعي في كتابه "إحكام صنعة الكلام":

إن النظام التداولي يبحث في التأويل الدلالي للرموز، كما يبحث في مدى استيفاء القول لشروط المقام وملاءمته وقدرته التأثيرية، ومن ثم فهو نظام يسعنا في الكشف عن الإمكانيات المختلفة لاستعمال اللغة²⁰؛ لذا يقوم مبدأ الملاءمة على فكرة

مفادها أن كل فعل هو تواصل إشاري يبلغ افتراض ملامته القصوى²¹، هذا الافتراض من جملة الافتراضات السياقية التي أشرنا إليها آنفاً، وبالعودة إلى كتاب الكلاعي والبحث عما يتعلق بمفهوم الملاءمة عثرنا على ما يحيل إلى تلك المصادر الثلاثة التي تُستمد منها الافتراضات السياقية التي تقوم عليها نظرية الملاءمة في بعض مقولاته:

1- المصدر الأول: وهو الذي يعتمد على رد آخر الكلام على أوله لأهميته في تأويل الأقوال المقصودة للارتباط الوثيق بين أول الكلام وآخره، وهي الأهمية التي لفت انتباهنا إليها الكلاعي في سياق حديثه عن الترسل فقال: «وكذلك يجب أن يُستجاد آخر الرسالة ويُتقن، حتى يكون قفلاً لمحاسنها، كما أن أولها مفتاح لذلك»²² وهي إشارة واضحة لأهمية العلاقة بين آخر الكلام (القفل) وأوله (المفتاح) وهي علاقة تُعنى بتوثيق الصلة بينهما، ولا شك أنه يقصد الصلة التي تتعلّق بالربط المنطقي بين معاني المفتاح والمنتز والقفل لأهميته البالغة في التأويل والفهم دون أن يصرّح بذلك، واكتفى بقوله "يجب أن يُستجاد آخر الرسالة ويُتقن" ولا شك أنه يريد المعنى والمبنى معا دون الفصل بينهما ما جعلنا ندرك قصده الذي يريد به الجانب الشكلي والدلالي معاً، ثم يشير بعدها إلى المسحة الجمالية التي يضيفها ذلك الإتقان على الرسالة حين ذكر أهمية القفل بالنسبة لإظهار محاسن الرسالة.

2- المحيط الفيزيائي: وهو المحيط المادي الذي يشمل سياق الخطاب، ولا شك أن الكلاعي لم يغفل هذا الجانب المهم خاصة أن له دور بارز في عملية أداء الخطبة، وقد وجدنا له إشارة واضحة حين لفت الانتباه إلى أهميته في تلقّي الخطاب في سياق حديثه عن قيام الخطيب في الخطبة قائلاً: «والقيام في الخطب أمر قديم ... ومما يتعلق من ذلك بسبب ما نحبّ فيه من الأدب أن القيام بذلك أقرب للعبادة

الاستحذاء، وأبعد عن الكبر والاستعلاء ألا ترى ما كان من أبي الطيب الجعفي أن أنشد سيف الدولة وهما على فرسيهما في الميدان قصيدته التي أولها:

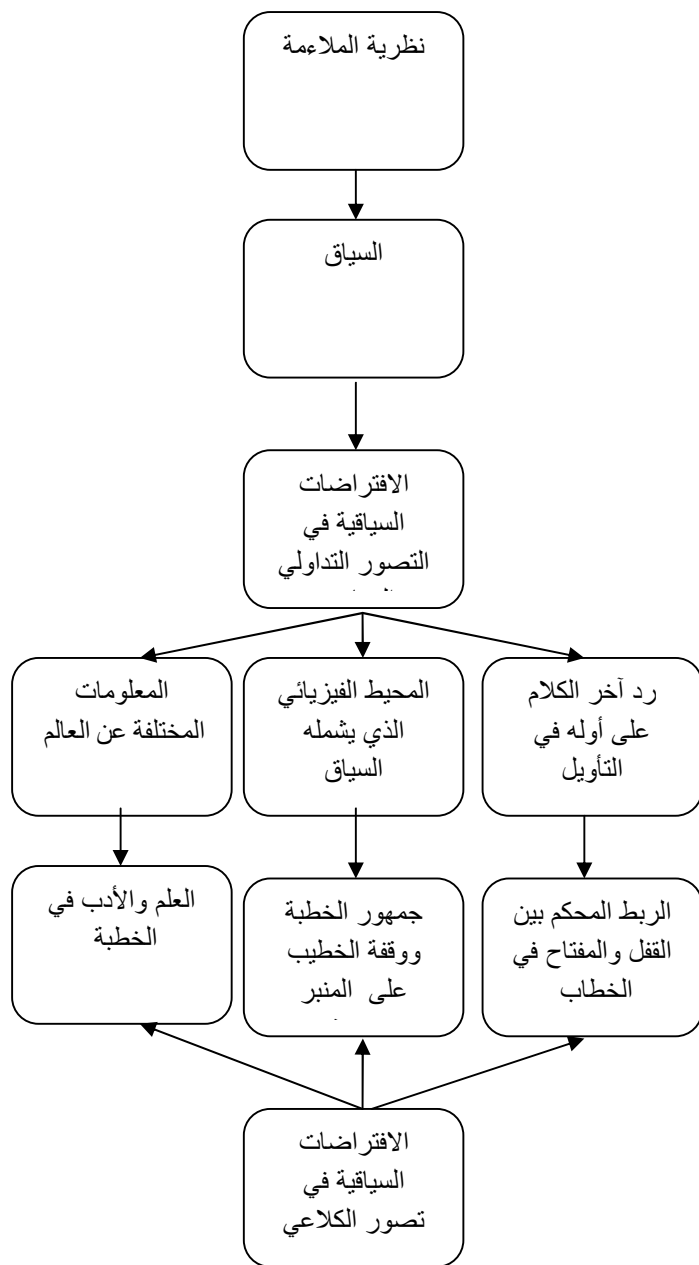
لكل امرئ من دهره ما تعودا وعادة سيف الدولة الطعن في العدا

ثم انصرف إلى الدار، فاستعاده السيف، فنزل أبو الطيب وأنشدها، فكثر الناس، وتزاحم الجلّاس، فقال قائل منهم: ان أكثر الناس لا يسمع، فلو أنشدها قائماً لأسمع يريد بذلك كبر أبي الطيب...»²³ ففي هذه المقولة إشارة واضحة إلى ذلك المحيط المادي الذي ورد فيه خطاب أبي الطيب ممثلاً في كثرة الناس وتزاحمهم حتى تعذر وصول صوت الخطيب إليهم؛ والسبب هو عدم قيام الخطيب أمام جمهوره ما أثار غضبهم؛ فنفعتوا الشاعر بالكثير.

3- أما المعلومات المختلفة عن العالم فأشار إليها الكلاعي من خلال ثنائيه على خطبة لأبي العلاء والتي اعتبرها من أطرف الخطب وأجودها وأعذبها معنى ومبنى لما حملته من علم وأدب فيقول: «ومن أطرف الخطب معنى وأعذبها معنى ومبنى، خطبة الفصيح لأبي العلاء، وهي خطبة شريفة تشتمل على علم جمّ وأدب، وتتضمن لغات الفصيح لثعلب ... وهذه الخطبة طويلة، وفيما ذكرناه دليل على كلفتها، وتنبيه على فضليتها ومزيتها، أن شاء الله»²⁴، فهو يؤكد على أهمية العلم والأدب في الخطبة فهما يعززان فضيلة الخطبة ومزيتها.

ولا شك أن العلم والأدب لهما دور مهم في السياق التأويلي للخطبة، كما لهما أهمية لما يحملانه من حمولة معرفية اعتبرها من معايير جودة الخطبة، ولا يخفى على أحد تلك الفطرة التي جُبِل عليها الإنسان من حب العلم المعرفة والتطلع إلى كل جديد معرفي يشبع به غريزة التعلم ويتم به ذلك الشعور الدائم بالحاجة إلى المعرفة.

وهنا يمكن لنا أن نوجز ما سبق قوله عن مفهوم الملاءمة والافتراضات
السياقية التي تقوم عليها بين تصور الكلاعي وتصور الفكر التداولي المعاصر في
الخطاطة الآتية:



- نظرية الملاءمة وافترضاها السياقية بين تصور

الكلاعي والتصور التداولي للمعاصر -

من هذه الخطاطة يتأكد لنا نوع من التوافق والتقارب بين تصور الكلاسيكي وتصور الفكر اللساني التداولي المعاصر فيما يتعلق بنظرية الملاءمة؛ ذلك أن الكلاسيكي أشار إلى بعض المفاهيم التداولية التي تتعلق بهذه النظرية من خلال تناوله للخطابة وما يتعلق بها من مباحث بلاغية تتعلق بالسياق ومقتضى الحال وجمهور الناس، أو ما يطلق عليها في الفكر التداولي المعاصر بالافتراضات السياقية الثلاثة، وسنعيد توضيح ذلك من خلال ثنائيات تعمل على مقابلة الافتراضات السياقية لدى الكلاسيكي بالافتراضات السياقية في الفكر التداولي المعاصر:

(الربط المحكم بين قفل الخطاب ومفتاحه) ← (رد آخر الكلام على أوله في التأويل)

(جمهور الخطبة ووقفة الخطيب وصوته) ← (المحيط الفيزيائي للسياق)

(العلم والأدب في الخطب) ← (المعلومات المختلفة عن العالم)

كما يفرض علينا في هذا السياق التنويه على أمر في غاية الأهمية مفاده هو أن تصور نظرية الملائمة للسياق لا يعني دائما «أن درجة ملائمة الخطاب موقوفة على الآثار السياقية التي تنشأ عن تفاعل قضيتين، فلوسيط الجهد المعرفي دور في تقويم مدى ملائمة الأقوال حسب المبدأ الآتي: كلما قلّ الجهد المعرفي المبذول في معالجة الملفوظ ازدادت درجة ملائمة هذا الملفوظ، وكلما استدعى التعامل مع ملفوظ ما جهدا كبيرا كانت ملائمته ضعيفة»²⁵؛ ومن ثم يمكن القول بأن نظرية "الملائمة" تقوم على ركيزتين هما: السياق ودرجة الجهد المعرفي في معالجة الملفوظات، وربما الكلاسيكي قد تنبّه إلى ذلك منذ وقت مبكر حين جعل المتلقين أصناف وعلى صاحب الخطاب أن يخاطبهم بما يليق بمستوى الفهم لديهم ليكون الجهد المعرفي في معالجة الملفوظات أقل وذلك من خلال مقولته: «إن الناس على فرق وأجناس، فينبغي أن يستعمل أهل التحقيق في مخاطبة كل فريق ما يليق به من

الترتيب ويشاكله من الألفاظ والمعاني»²⁶؛ فهو يؤكد على اختلاف المتلقين ويصنفهم طبقات، ومن ثم رأى أن هناك ضرورة أن تلائم الألفاظ والمعاني ترتيب كل طبقة من المتلقين وتناسب مستويات الفهم لديهم، كما جعل في الآن نفسه المقام طبقات تبعاً لطبقات المتلقين؛ ذلك أن المقامات تختلف تبعاً لاختلاف مقتضى الحال وأحوال المتلقين.

في موضع آخر يفصل الكلاعي في مسألة التصنيف الطبقي للمتلقين ليكون كلامه أكثر إيضاحاً فرأى على المتكلم «...أن يلقي كل طبقة بما يشاكلها من اللفظ يوافقها، ويقابل كل فئة بما يشاكلها من المعاني ويطابقها، وإنما قدمنا ما قدمنا، ورفضنا من الغلو فيما رفضنا لأن مخاطبة كل مخاطب بأشكاله ولقاء كل وجه بمثاله ربما بُعد على من كان باهر الآيات، صافي الذهن صفي المرأة، فحينئذ يزن كل مخاطب بميزانه ويجري معه في ميدانه»²⁷، فقد أوجز الكلاعي بقوله وبلغ مراده في بيان أهمية مراعاة صاحب الخطاب لمستويات متلقيه لتحقيق الفهم لديهم ومن ثم التأثير فيهم لتحقيق الغرض من الخطاب، ولا شك أن ذلك كله يمكن اختصاره في مقولة "ملاءمة الخطاب لمتلقيه"؛ فكلما زادت نسبة ملاءمة الخطاب لمتلقيه زادت نسبة الفهم لديهم والتأثير فيهم؛ وذلك ما يكشف عن أهمية الملاءمة مقارنة بأهمية السياق فكلاهما له دور فعال في نجاعة الخطاب ولا يمكن إنكار أو التقليل من شأن أحدهما على حساب الآخر.

كما تمثل المقولتان السابقتان نظرية "المقام" لديه؛ ولا شك أنها نظرية «مهمة في تحليل الخطاب التداولي، فهي تقوم على مفهوم مراتب التخاطب أي أنواع المتكلمين في علاقاتهم بأنواع المخاطبين وما يتطلبه من مظاهر الانسجام الأسلوبي الذي يراعيه المتكلم حين ينظم جملة وأعماله القولية ويوجه دلالاتها بحسب صورة المخاطب، وبمقتضى طاقة تقبله وبحكم موقفه الاجتماعي والثقافي والنفسي زمن

التخاطب، وبحكم جنسه وعدده ومعتقده وغاياته وتصوره للمتكلم وما يمتلكه من وعي فردي أو جمعي»²⁸. ومن ثم يمكن القول بأن الناقد قد أولى للمقام أهمية بالغة في بناء الخطاب ورهن درجة ملائمة الخطاب لمتلقيه بمدى ملائمة الخطاب لمستويات المخاطبين ومقاماتهم حين جعل من المقام طبقات بحسب مستويات المخاطبين ما اعتبر -في تصوره- اللغة مستويات بحسب مستوياتهم.

وقد أشار بشر بن المعتمر قبله في صحيفته إلى الطبقات الكلامية والطبقات المقامية في قوله: «ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينهما وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما؛ فيقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار الحالات»²⁹، ويتفق هذا القول مع ما ذكره الجاحظ مقدما تفسيرا لذلك من خلال قوله: «ومدار الأمر على إلهام كل قوم بمقدار طاقتهم، والحمل عليهم على أقدار منازلهم»³⁰، ولا شك أن تعليل فكرة مراعاة أقدار السامعين بمراعاة المستويات اللغوية التي تلائمهم تعود إلى فكرة كسر نمطية اللغة؛ أي تنفيذ فكرة وحدة استعمال اللغة؛ ذلك أن لاستعمال اللغة حركة دائبة مرهونة دائما بمقامات استعمالها.

كما نجد في مواضع أخرى من كتاب الكلاعي إشارات واضحة عن ملائمة المقال للمقام ما جعله يعتبر تلك الملائمة دليل على حذق وبراعة الخطيب كقوله: «ومما يستحب للخطيب أن يشير في خطبه إلى ما شاكل الحين والحال، إن ذلك انطق بحذاقته وبراعته، وأدل على فور بضاعته وصناعته»³¹، ليلفت انتباه الخطيب إلى ضرورة الربط بين الخطاب وسياقه ولا شك في أنه يقصد ملائمة الخطاب للسياق الذي يُقال فيه مؤكداً على أهميته باعتباره دليل حذق وبراعة صاحب الخطاب، كيف لا وهو السبب -في تصوره- في نجاح البضاعة والصناعة.

والملاحظ في هذه المقولة هو توظيف الكلاعي لمصطلح "مشاكلة الحين والحال" والذي يقصد به -دون شك- الملاءمة، وهنا يمكن لنا القول أنه اصطلاح على "الملائمة" مصطلح "المشاكلة" رغم ما تحمله من معاني المشابهة والمطابقة. وفي موضع آخر يصرح الكلاعي بملاءمة المقال للمقام وملاءمته كذلك لمستويات المتلقين أي ملاءمة الخطاب للسياق وللمتلقي ليقول الجهد في فهم الملفوظات وتأويل العبارات وذلك في قوله: «وعلى الناظر في كتابنا أن يقيس ويؤد إن صاحبه فكر، وينظر وينتهج إن هاوده ذكر، كما عليه أن يذكر في كل كتاب ما يشاكله من الدعاء وما يشاكله من الألفاظ ويوافق من المعاني، ويطابقه من الإيجاز والاسهاب، فكل مقال مقام، وكل طبقة تخير وكلام»³² ما يؤكد مقولة "الملاءمة" المراد بها ملاءمة المقام للمقال وما يتعلق به من مراعاة لغة المقال ومستوياتها من ألفاظ ومعاني ومضامين ما يوافق طبقات المتلقين.

كما أن نظرية الملاءمة في اعتقادنا في تصور الكلاعي وفي تصور الفكر اللساني التداولي المعاصر تقوم أساساً على المقام التخاطبي وجمهور المتلقين، وهي نظرية مرهونة بهما شكلاً ومضموناً وقصدًا؛ فالمقام دائماً هو الركيزة الأساسية التي يتحدد وفقها بنية الخطاب حجماً (الإيجاز والاطناب) وأسلوباً كما تتحدد وفقه معاني الخطاب ومضامينه ومقصد صاحبه وكما أن صاحبه يراعي مدى ملاءمة الخطاب للمقام ونوع المتلقي من خلال اختيار الأفعال القولية والأغراض الإنجازية وفقاً للمقام الذي يجمع المخاطب بالمخاطب مما يستلزم ملاءمة المقصد لمقامه التخاطبي ليبلغ المخاطب مبلغه من الخطاب لدى المتلقي. ومن ثم لا ضير في الجزم بالقول أن المقام التخاطبي والمتلقي هما المصدران اللذان تنبثق منهما كل المفاهيم التداولية تنظيراً وتطبيقاً.

إن ما تقدم الحديث عنه يختصر لنا مبادئ نظرية الملاءمة لدى الكلاعي في كتابه "إحكام صنعة الكلام"، ما يؤكد لنا ذلك المنحنى التداولي في تناوله القضايا البلاغية وإرساء نظرية للنثر العربي وفق منهج تداولي يتوافق مع جاء به التداوليون المعاصرون مما يثبت أسبقية النقاد العرب في استخدام هذا المنهج التداولي، وذلك ما أقر به سويرتي في قوله: «هذا يؤكد بأن النحاة والفلاسفة المسلمين، والبلاغيين والمفكرين مارسوا المنهج التداولي قبل أن يذيع صيته بصفته فلسفة وعلماً ورؤية واتجاهاً أمريكياً وأوروبياً، فقد وُظف المنهج التداولي بوعي في تحليل الظواهر والعلامات المتنوعة»³³، فلا مناص للعلماء الذين انشغلوا بالخطاب وأطرافه وكل ما له علاقة بالتواصل اللغوي.

خاتمة :

وفي ختام هذا البحث نجمل ما تمخّض عليه من نتائج في ما يلي:

- 1- أن نظرية الملائمة مهما تعددت صيغ تعريفاتها وخصائصها فإنها لا تخرج عن معنى ملاءمة المقال للمقال ومقتضى الحال وطبقات المخاطبين، وهي مفاهيم تأسس عليه الدرس البلاغي في كتاب الكلاعي.
- 2- تهتم نظرية الملاءمة في الدرس البلاغي القديم باللغة عند استعمالها وفق الطبقات المقامية المختلفة، وطبقات المتلقين، وتهتم بالعمليات التأويلية في معالجة الملفات.
- 3- أطلق الكلاعي على مبدأ الملاءمة مصطلحات هي: المشاكلة والموافقة والمطابقة، وهي مصطلحات مترادفة لا تخرج في مجملها عن معنى المشابهة والمماثلة، وكلها وردت في مشاكلة الألفاظ والمعاني للطبقات المقامية وطبقات المتلقين.

4- زاد الكلاعي على المقولة البلاغية الشائعة فقال: "كل مقال مقام ولكل طبقة تخير وكلام".

5- كما ألفيناه قد وظّف المنهج التداولي بوعي في تحليل ظواهر التواصل اللغوي والعلاقات التكاملية بين الخطاب ومنتجه ومنتقيه.

6- إن استثمار المفاهيم التداولية المعاصرة في قراءة "إحكام صنعة الكلام" أسهم في الكشف عن المنحى التداولي في صياغة صاحبه لنظرية نقدية تتعلق بالخطاب ومنتجه ومنتقيه وظروف إنتاجه وذلك من خلال معالجة الأساليب والمعاني والأغراض والمقاصد مستثمرين تلك المفاهيم التي لم تتبلور مصطلحاتها إلا حديثاً. فبالعودة إلى هذا الكتاب ومن خلال تحليلنا لبعض مقولاته تأكد لدينا أن أسلافنا النقاد وظفوا المفاهيم التداولية في أغلب الأحيان ضمناً وذلك لم يمنع توظيفهم لها صراحة غير أنها بمصطلحات مغايرة لما جاء به الفكر اللساني المعاصر كمطابقة المقام للمقال ومقتضى الحال والمقاصد وكلها أسهمت في بروز الاتجاه التداولي في الفكر النقدي القديم.

7- لقد تجلّى البعد التداولي عند الكلاعي منهجاً وأداةً إجرائية تفقّر إلى إرساء واستقرار جهاز مصطلحي ذلك من خلال مقولاته والمفاهيم التي تمتّ بصلة إلى التداولية والتي استند عليها في تناولهم للعلاقة بين أطراف الخطاب كمقتضى الحال والطبقات المقامية وأحوال المخاطبين... إلخ .

8- إن مقارنة ما جاء به الفكر التداولي المعاصر وما ورد في كتاب إحكام صنعة الكلام كشف عن ذلك التقارب بينهما في تطبيق تلك المفاهيم التداولية ما يؤكّد أن الكلاعي قد سلك منهجاً تداولياً في تناوله لقضايا الخطاب والتواصل اللغوي وأحوال المخاطب والمتلقي معا .

الهوامش:

- ¹ - ابن عبد الغفور الكلاعي، إحكام صناعة الكلام، تح: محمد رضوان الداية، دار الثقافة، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1968، مقدمة المحقق ، ص: 05.
- ² - نفسه: المقدمة، ص: 07.
- ³ - نفسه: المقدمة، ص: 07.
- ⁴ - نفسه، ص: 10.
- ⁵ - ينظر: نفسه، المقدمة، ص: 10
- ⁶ - ينظر: نفسه، المقدمة، ص: 10
- ⁷ - ينظر: نفسه، المقدمة، ص: 11.
- ⁸ - ينظر: نفسه، المقدمة، ص: 06.
- ⁹ - ينظر: نفسه، المقدمة ، ص: 05.
- ¹⁰ - ينظر: نفسه: المقدمة، نفس الصفحة.
- ¹¹ - ينظر: المقدمة، ص: 05
- ¹² - ينظر: نفسه المقدمة، ص: 31.
- ¹³ - ينظر: صالح بن معيض الغامدي، منحى الكلاعي في نقد النثر، مجلة جامعة الملك سعود، م7، الآداب 2، 1995م، ص: 383.
- ¹⁴ - ينظر: أحمد يزن، النقد الأدبي في القيروان في العهد الصنهاجي، مكتبة المعارف، الرباط، دت، دط، ص: 412.
- ¹⁵ - الكلاعي، إحكام صناعة الكلام، المقدمة، ص: 14.
- ¹⁶ - ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 36.
- ¹⁷ - ينظر: نفسه ص: 38.
- ¹⁸ - مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 38.
- ¹⁹ - ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 38-39.
- ²⁰ - ينظر: عزيز عز الدين، بلقاسم دفة، ظاهرة الاستلزام الحواري في التراث البلاغي العربي "قانون الخبر عند السكاكي أنموذجاً"، مجلة علوم اللغة العربية وأدابها، المجلد 13، العدد 01، ص: 26.

- ²¹ - عائشة هديم، نظرية الملاءمة: نظرية ثورية في التواصل المقولات والامتدادات المفهومية، (مقال)، مجلة الخطاب، مجلد 13، العدد 02، ص: 63.
- ²² - الكلاعي، إحكام صنعة الكلام، ص: 254.
- ²³ - نفسه، ص: 171.
- ²⁴ - نفسه، ص: 180-181.
- ²⁵ - مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب، ص40.
- ²⁶ - الكلاعي، إحكام صنعة الكلام، ص53-54.
- ²⁷ - نفسه، ص251.
- ²⁸ - منى محمد فهمي غيطاس ، الخطاب والتداولية نحو أداة إجرائية في تلقي النص الخطابى، ص145.
- ²⁹ - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، تح عبد السلام محمد هارون، دط، ص: 138-139.
- ³⁰ - نفسه، ص: 93.
- ³¹ - الكلاعي، إحكام صنعة الكلام، ص: 169.
- ³² - نفسه، ص: 66.
- ³³ - محمد سويرتي: اللغة ودلالاتها، تقريب تداولي للمصطلح البلاغي، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مج28، العدد 3 ، 1 يناير 2000، ص: 30.